

المواجهة الجنائية لغسل الأموال

في التشريع الأردني
«دراسة تحليلية مقارنة»



الأستاذة المحامية

ديانا مازن القرعان



المواجهة الجنائية لغسل الأموال

في التشريع الأردني
"دراسة تحليلية مقارنة"

الأستاذة المحامية
ديانا مازن زايد القرعان



الطبعة الأولى
2023

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2022 / 7 / 3383)
القرعان، ديانا مازن زايد
المواجهة الجنائية لغسل الاموال في التشريع الأردني / ديانا مازن زايد القرعان. -
عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2022 .
(122) ص
ر.إ. : (2022 / 7 / 3383)
الوصفات: / غسيل الاموال // الجرائم الجنائية // القانون // الأردن /
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 345.0233
(ردمك) 1 - 993 - 91-9957-978-ISBN

جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار وائل للنشر والتوزيع

دار وائل للنشر عمان - الأردن - الجبيهة - شارع الجمعية العلمية الملكية
مقابل الباب الشمالي للجامعة الأردنية

E-Mail : sales@darwael.com – wael@darwael.com

TEL +962 6 533583 7

FAX: +962 6 5331661

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبينا نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد ﷺ

إلى من ساندتني في صلاتها، ودعائها، إلى من سهرت الليالي لتراعي صحتي،
إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني، إلى نبع العطف والحنان، إلى أجمل
ابتسامة رأيته في حياتي، إلى أروع وأجمل امرأة في كل حياتي

(أمي حبيبتي)

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم ييخل
عليّ بأي شيء، إلى من أعطاني كل شيء لأجل راحتي وسعادتي، إلى أعظم
وأعز رجل رأيته في عيني

(أبي حبيبي)

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمة.....	9
المبحث التمهيدي	
ماهية جرائم غسل الأموال.....	11
المطلب الأول: المدلول العام لجرائم غسل الأموال	15
المطلب الثاني: مراحل غسل الأموال والآثار المترتبة عليها	20
الفرع الأول: مراحل غسل الأموال.....	20
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على جريمة غسل الأموال.....	24
الفصل الأول	
الأحكام الموضوعية لجرائم غسل الأموال.....	27
المبحث الأول: أركان جرائم غسل الأموال.....	31
المطلب الأول: الركن المفترض (الجريمة الأصلية).....	32
المطلب الثاني: الركن المادي.....	35
الفرع الأول : السلوك الجرمي.....	36
الفرع الثاني: النتيجة الجرمية.....	45
الفرع الثالث: العلاقة السببية.....	46
المطلب الثالث: الركن المعنوي	47

52	الفرع الأول : العلم
52	الفرع الثاني: الإرادة
55	المبحث الثاني: العقوبات والتدابير الاحترازية لجرائم غسل الأموال
57	المطلب الأول : العقوبات الجنائية المترتبة على جريمة غسل الأموال
58	الفرع الأول: العقوبات الجنائية (الأشغال المؤقتة)
60	الفرع الثاني: الغرامة
63	المطلب الثاني: التدابير الاحترازية
63	الفرع الأول: المصادرة في جرائم غسل الأموال
70	الفرع الثاني: وقف الشخص الاعتباري عن العمل

الفصل الثاني

73	الأحكام الإجرائية الخاصة بجرائم غسل الأموال
	المبحث الأول: الأحكام الإجرائية الخاصة بجرائم غسل الأموال في
76	مرحلة ما قبل المحاكمة
78	المطلب الأول: التحقيق في جرائم غسل الأموال
79	الفرع الأول: الإجراءات السابقة على التحقيق في جرائم غسل الأموال
81	الفرع الثاني: إجراءات التحقيق في جرائم غسل الأموال
92	المطلب الثاني: إجراءات التدابير المؤقتة في جرائم غسل الأموال
93	الفرع الأول: تجميد الأموال لدى المنشآت المالية
	الفرع الثاني: إجراءات تحديد وتعقب وحجز الأموال والمتحصلات
95	والوسائل

المبحث الثاني: الأحكام الإجرائية الخاصة بجرائم غسل الأموال في

98مرحلة المحاكمة.
99المطلب الأول: إثبات جريمة غسل الأموال.
100الفرع الأول: محل وعبء الإثبات في جريمة غسل الأموال.
103الفرع الثاني: طرق الإثبات في جريمة غسل الأموال.
110المطلب الثاني: الحكم في قضايا غسل الأموال وضوابطه.
110الفرع الأول: الحكم بالإدانة وضوابطه.
111الفرع الثاني: الحكم بالبراءة وضوابطه.
113المراجع.

المقدمة

لقد شهد العصر الحالي كثيراً من التغيرات، وظهرت العديد من التحديات، والأفكار المستحدثة كفكرة العولمة والتي تعني إزالة الحواجز الاقتصادية وغيرها بين الدول وتمثل هذه الفكرة بجعل سلامة الاقتصاد الوطني مرتبط بسلامة الاقتصاد العالمي، ونظراً للتقدم التقني الذي شهده العالم في عصرنا الحاضر والتطور الهائل في مجالات الاتصالات ووسائل الانتقال، فقد ظهرت أنواع جديدة من الجرائم لم يكن للعالم سابق عهد بها، ومن بين هذه الجرائم جريمة غسل الأموال.

حيث تعتبر جرائم غسل الأموال من أخطر جرائم هذا العصر والذي يعرف بعصر الاقتصاد الحر أو الرقمي، إنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات وأجهزة الدولة الاقتصادية والمالية، وهي أيضاً امتحان لقدرة وقابلية التشريعات الجنائية والمالية وأجهزة العدالة الجنائية في مواجهة ومحاربة هذه الجرائم وأنماطها المستجدة، ومما لا شك فيه أن عمليات غسل الأموال تعد من أخطر الجرائم الاقتصادية ذات الانعكاسات السلبية على المجتمع عامة وعلى الاقتصاد بشكل خاص.

ونظراً للطبيعة الدولية لجريمة غسل الأموال وعلاقتها بعصابات غسل الأموال التي استفحل خطرها وازداد شرها وأصبحت تنسج خيوطها الإجرامية حول عنق الاقتصاد العالمي؛ فقد زادت قناعة المجتمع الدولي بضرورة تنسيق الجهود لمواجهة هذه العصابات، الأمر الذي حدا بالعديد من المنظمات الدولية والإقليمية إلى المبادرة بصياغة واعتماد طائفة واسعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية لمواجهة والحد من تداعياتها السلبية.

وقد زادت أهمية مكافحة غسل الأموال بعد أن اتضح مدى ارتباط هذه الجريمة بالإتجار في المخدرات والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب والفساد، وعمق تأثيرها الضار بالاقتصاد من خلال العبث بالنظام المالي، ومدى ما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية منها زعزعة الاستقرار في الأسواق التي يستثمر فيها المال الناتج عن الجريمة، وهي مشكلات تتبعها مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة تهز التماسك الاجتماعي.

حيث يكشف الاستعراض التاريخي لهذه الظاهرة عن الحداثة النسبية التي يتسم بها مصطلح غسل الأموال، والذي كان يبدو إلى عهد قريب تعبيراً غريباً ومبهماً بالنسبة للكثيرين من عامة الناس ومن المهتمين بأمور العدالة الجنائية على السواء، الأمر الذي يستلزم العناية بجلاء مفهوم هذا المصطلح، وتحديد ماهيته، بما يمهّد السبل أمام إحاطة أعمق وأشمل بجوانب تلك الظاهرة.

وقد حرص المشرع الأردني على مواجهة هذه الجريمة للحد منها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني رقم 22 لسنة 2021، من حيث التجريم وعلته والشروع في غسل الأموال وعقوبة الشروع والشريك في هذه الجريمة، لذلك اتجهنا نحو مسايرة ما هو مستجد لمعالجة جريمة غسل الأموال في التشريع الأردني والتشريع المقارن، لنقف على الأحكام الجديدة لها وأهم السبل التشريعية المرصودة للحد من انتشارها.

والله ولي التوفيق